

ورقة عمل

الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية

أ. شفيق شقير



الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية¹

أ. شفيق شقير²

يختلف الموقفان القطري والتركي في مسارهما التاريخي من العلاقة مع القضية الفلسطينية والمقاومة فيها، وفقاً لظروف البلدين ومسار الحكم فيهما، وقد يجد الباحث في مواقفهما من المقاومة الفلسطينية قواسم مشتركة عدة، وتحديداً بعد وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى الحكم في تركيا، لا سيما أنهما أظهرتا تشابهاً لافتاً في مواقفهما هذه بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت سنة 2006، بسبب إجماع الجهتين الحاكمين فيهما على تفسير واحد ورؤية واحدة تقريباً لمتطلبات عملية سلام عادلة، وهو الذي ما يزال البلدان يتمسكان به حتى اللحظة. ويتمسك البلدان بما تكررّس بالجملة كثوابت عربية أو إسلامية ولها جذور في القرارات الدولية، من ذلك تأييد حلّ الدولتين: فلسطينية وإسرائيلية بحدود 1967، والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية، ويؤيد البلدان مسار السلام وتنفيذ مقتضيات مؤتمر مدريد 2001، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويشجعان بالجملة التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين³. ولكن البلدين لم يقفا على شاطئ القرارات الدولية كما فعل العديد من الدول العربية والإسلامية، والاكتفاء بالوقوف وراء منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية، ولم يكتفيا بتسجيل مواقف تصعيدية بسبب الاختلاف مع الأمريكيين أو الإسرائيليين في ملفات أخرى سوى الملف الفلسطيني، كما تفعل بعض الدول البعيدة عن الصراع في العادة؛ بل اقتريا من تيار المقاومة الفلسطيني، لا سيما الإسلامي منه للوقوف على اعتراضاته على عملية السلام، وحاجاته لتهدئة طويلة الأمد تفسح المجال أمام تفاوض متكافئ فعلاً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولغايات تتصل بأهداف البحث سيتم تقسيم الورقة إلى ثلاثة أقسام: الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، والثاني: كيف أصبحت حماس

¹ قدم أ. شفيق شقير هذه الورقة في مؤتمر "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014"، الذي أقامه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت في 2014/11/27.

² متخصص في المشرق العربي والحركات الإسلامية.

³ انظر: تيسير علي الحسانية، تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية (1994-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 37 وما بعدها؛ وياسر بشير العشي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2013، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2014، ص 15-36.

في مركز السياسة القطرية والتركية بعد الانتخابات التشريعية وقبيل الحراك العربي؟ والأخير: موقف البلدين من المقاومة بعد الحراك العربي، إضافة إلى خاتمة تتضمن بعض التوقعات والاحتمالات.

1. الموقف التركي والقطري قبل انتخابات 2006:

تخضع قطر وتركيا لبيئة استراتيجية متشابهة عند الحديث عن الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وإن كانت سياسة الأخيرة أكثر تعدداً باعتبار الموقع الجغرافي والمكانة السياسية والتجربة التاريخية، إلا أن كلاهما له قدرات متفاوتة ومصالح مختلفة في العلاقة مع أطراف أساسية تؤدي أدواراً أساسية في المنطقة، مثل: السعودية، وإيران، ومصر.

فالمناطقة كانت منقسمة على نفسها منذ التسعينيات إلى محورين: محور الاعتدال العربي، ومحور الممانعة، وكانت مصر والسعودية والأردن من أبرز قادة محور الاعتدال؛ في حين كانت إيران وسورية من أبرز قادة محور الممانعة⁴، وعدت قوى المقاومة، حماس وحزب الله، جزءاً من هذا الأخير. وامتازت تركيا وقطر عن دول المنطقة بمحاولة تأدية دور الجسر أحياناً والوسيط أحياناً أخرى، وكانتا تنتميان استراتيجياً في الموقف من عملية السلام إلى محور الاعتدال، لكنهما كانتا أكثر تفهماً للمقاومة، سواء الفلسطينية أم اللبنانية. وقد ربطت البلدين علاقة ممتازة مع سورية، وحافظاً على تواصل بنّاء مع إيران مع تفاوت كل منهما في علاقته مع طهران، سواء في المصالح أم الأهداف والمخاطر.

أ. الموقف التركي:

جمعت تركيا علاقة مميزة مع "إسرائيل" قياساً إلى كون الأولى دولة مسلمة وسليمة الخلافة العثمانية، ولم تخلُ من بعض التحفظ التركي على بعض السياسات الإسرائيلية في المنطقة، مثل رفضها لحرب "إسرائيل" سنة 1967، ورفضها قرار "إسرائيل" ضمّ القدس إدارياً (بعد احتلالها سنة 1967)، إضافة إلى أخرى مماثلة، وسارت أحياناً بخلاف الرغبة الإسرائيلية مثل اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1975 ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وسماحتها للمنظمة بافتتاح مكتب لها في تركيا سنة 1979، كما اعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية سنة 1988. لكن لم تخرج أنقرة عن التوجه العام الذي طبع الحقبة الأتاتوركية، التي اعتمدت فيها تركيا على التوجه غرباً

⁴ وضاح خنفر، حسابات جديدة ومحاور قديمة، موقع الجزيرة.نت، 2013/10/15، انظر:

حسابات-جديدة-ومحاور-قديمة/2013/10/15/opinions/knowledgegate/www.aljazeera.net



واعتبار "إسرائيل" من هذا الغرب، إلا أنها في التسعينيات أخذت تتجه جنوباً أكثر من ذي قبل، أي نحو العالم العربي وإيران، دون أن يؤثّر كثيراً على سياساتها إزاء "إسرائيل". بل نجد أن "أفضل" فترة للعلاقات بين البلدين والتي شهدت اتفاقيات عسكرية وأمنية استراتيجية بينهما، كانت ما بين سنتي 1996-2002، أي قبيل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم؛ وذلك مع ضرورة الإشارة إلى الموقف التركي المنذّر بالحصار الإسرائيلي الذي ضرب على عرفات في المقاطعة سنة 2001، ووصفه لما ارتكبه الإسرائيليون في ملحمة جنين سنة 2002 بالمذبحة الجماعية. وبطبيعة الحال هذا التوازن التركي النسبي تجاه العرب والقضية الفلسطينية لا يمكن فصله عن انطلاق عملية السلام بمؤتمر مدريد 1991 وما تلاها.

ب. السياسة الخارجية التركية:

وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة برئاسة رجب طيب أردوغان سنة 2002 شهدت العلاقة بعض الفتور، إلا أنها عادت وتحسنت أوائل سنة 2005؛ حيث زار وزير خارجية تركيا عبد الله غول الكيان الإسرائيلي، وكانت الزيارة الأولى لمسؤول رفيع المستوى منذ وصول حزب العدالة والتنمية، أعقبها في أول أيار/ مايو من السنة نفسها زيارة أخرى للكيان من قبل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان تحت عنوان "تشجيع السلام"، ورافقه أكثر من مئة من رجال الأعمال الترك. وفي السياق نفسه كان المسار التركي نحو الجنوب يمضي نحو ذروته، فشهدت تركيا في عهد أردوغان انفتاحاً واسعاً على سورية من ضمن الرؤية السياسية "صفر مشاكل"، وسياسة "تعدد الأبعاد"؛ التي ستحوّل تركيا الإطلال على القارتين الأوروبية والآسيوية معاً، خصوصاً الشرق الأوسط الذي بقي مستبعداً طويلاً عن تركيز السياسة التركية.

وكانت هذه الفترة أكثر احتفاءً بالجانب العربي والفلسطيني، وتلتقي مع ما تكفّه الجماهير التركية من مشاعر وانتماء إلى الجغرافيا التاريخية العثمانية، لا سيّما أنه في هذه السنة نفسها، أي 2005، كان عبد الله غول قد زار مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، وأتبعها أردوغان بأخرى التقى خلالها الرئيس عباس في أيار/ مايو، إلى أن توجت باعتراف تركيا بنتائج الانتخابات الفلسطينية سنة 2006، التي جاءت بأغلبية حماس إلى البرلمان وإلى رئاسة الوزراء، ودعت أنقرة الغرب للاعتراف بنتائجها⁵.

⁵ لتتبع التطور التاريخي للموقف التركي واقتراجه من القضية الفلسطينية، انظر: ياسر بشير العشي، مرجع سابق؛ وللاطلاع على رؤية حزب العدالة والتنمية القائمة على التوازن في علاقاتها مع كل من فلسطين و"إسرائيل"، انظر: محسن صالح وبشير نافع (محرران)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 116-120.

ج. الموقف القطري:

لم يكن الموقف القطري من القضية الفلسطينية شيئاً لافتاً قبل التسعينيات؛ وذلك باعتبار أن قطر لم تكن ملحوظة على خريطة الأحداث السياسية عموماً، وكان ذلك الموقف يدور في إطار الموقف الخليجي المؤيد للحق الفلسطيني، ويعتمد على دول الجوار —سورية، والأردن، ومصر— في إدارة عملية التفاوض مع "إسرائيل" دون أن يكون لها دور مباشر أو أساسي فيها، وفي التسعينيات تحديداً سنة 1996 اعترفت الدوحة رسمياً بالكيان الإسرائيلي، وافتتح الأخير مكتبه التجاري في الدوحة، كجزء من تطور موقف قطر السياسي من عملية السلام؛ التي انطلقت في مدريد سنة 1991، وما أعقبها من إعلان للسلطة الفلسطينية سنة 1994، ووقفت —كبقية الدول العربية— إلى جانب الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية في كل المحن التي مرّت بها منذ إعلانها، وربما أبرزها عملية السور الواقعي؛ حيث تعرض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للحصار في مقر الرئاسة الفلسطينية (المقاطعة) ما بين سنتي 2002-2004، وقد أدّت الدوحة دوراً مهماً من وراء الكواليس لفكّ الحصار عنه، ووقفت إلى جانبه إلى حين وفاته وخلافة محمود عباس أبي مازن له⁶.

استطاعت الدبلوماسية القطرية في هذه الفترة تقديم "نموذج جديد" في التعامل مع عملية السلام⁷؛ فقد أقامت علاقات مع "إسرائيل" في السياق نفسه الذي أقدمت عليه دول عربية أخرى —مصر في كامب ديفيد (1978)، والأردن في وادي عربة (1994)— كجزء من "سياسة تشجيعية لإسرائيل" كي تتخرب بثقة أكبر في "عملية السلام"، لكنها في الوقت نفسه أطلقت يد قناة الجزيرة (انطلقت سنة 1996) التي كانت تسير في اتجاه مغاير ينحاز إلى ثوابت الشعب الفلسطيني وإرادته في المقاومة والتحرير.

يمكن القول: إن قطر على الرغم من اعترافها بـ"إسرائيل" احتفظت بحق نقد هذه الأخيرة؛ لا بل عززت من قدرتها على ذلك وعلى نطاق واسع، ولكن في حدود عملية السلام وأهدافها، كما أن تأدية دور الوسيط أو الجسر بين محوري الممانعة والاعتدال، وقر لها الفرصة لتقترب أكثر من طرفي المعادلة الفلسطينية: منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، خصوصاً الأخيرة، وكانت ذروة هذا التوازن في اعترافها بانتخابات سنة 2006؛ التي جاءت بحماس إلى رئاسة الحكومة.

⁶ انظر: تيسير علي الحسانية، مرجع سابق، ص 64.

⁷ جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): روافعها واستراتيجيتها (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم، 2014)، ص 165-167.



2. حماس في مركز السياسة القطرية - التركية:

بتسليم أبي مازن بداية سنة 2005 كانت وجهة السياسة القطرية بخصوص فلسطين ما تزال تنتمي إلى المرحلة التي كان يقودها عرفات، خصوصاً السنوات الأخيرة منها، التي حافظ فيها على هامش المقاومة، على الرغم من التزامه بأوسلو وبالعملية السلمية؛ في حين كان أبو مازن يذهب في اتجاه آخر ينتمي أكثر للحقبة التي تمّ فيها توقيع أوسلو (أيلول/ سبتمبر 1993)⁸، أي التخلي عن "المقاومة العسكرية" والدفع بالمفاوضات إلى الأمام اعتماداً على الالتزام الدولي بعملية السلام، والقوانين الدولية والدعم العربي⁹؛ خصوصاً أن تداعيات زلزال تفجيرات أيلول/ سبتمبر 2001 أسفرت عن حرب أمريكية مجنونة على ما سمّته الإرهاب سقطت نتيجتها كابول (2001) وبغداد (2003)، مع الأخذ بالاعتبار ما لسقوط الأخيرة من تأثيرات على القضية الفلسطينية والمنطقة عموماً؛ فضلاً عن استغلال "إسرائيل" لهذه الحرب التي انشغل العالم بها، لتشنّ حربها الخاصة على السلطة وتتخلّص من عرفات.

وجاءت الدعوة للانتخابات التشريعية الفلسطينية في أعقاب هذه الأجواء المشحونة لتعدّب "ازدهار ديمقراطي" في المنطقة، وكانت المفاجأة بفوز حماس بأغلبية 76 صوتاً من أصل 132، ولتندلع أزمة صلاحيات بين الرئيس أبي مازن ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، وليسفر المشهد عن انقسام فلسطيني سنة 2007 بين غزة تحكمها حكومة إسماعيل هنية، والضفة وما يلحق بها تحت حكم رئاسة عباس. وعملت قطر في هذه المرحلة على محورين: الوقوف إلى جانب التجربة الانتخابية بالاعتراف بنتائجها والبناء عليها بما يخدم "عملية السلام" فعلاً بعدم تجاهل فريق يمثل شريحة واسعة من الفلسطينيين، أي حماس؛ ومحاولة رأب الصدع بين الفلسطينيين وإنهاء الانقسام بين غزة والضفة. بالنسبة إلى تركيا كانت الانتخابات إحدى المفردات المفتاحية الموجهة لسياستها الخارجية، والملائمة لخلفية العدالة والتنمية الإسلامية وجمهورها¹⁰، وبالنسبة إلى قطر كانت مناسبة لاستدعاء

⁸ انظر بعض الفروق بين أبي مازن وعرفات، في: بشير موسى نافع، رئاسة أبو مازن.. جزء من المشكلة أم جزء من الحل؟، الجزيرة.نت، 2004/12/22، انظر:

رئاسة-أبو-مازن-جزء-من-المشكلة-أم-جزء-من-الحل-<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/12/22>؛ وماجد كيالي، أبو مازن.. ما له وما عليه، الجزيرة.نت، 2009/5/26، انظر:

أبو-مازن-ما-له-وما-عليه-<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/5/26>

⁹ ياسر الزعاترة، ملامح التسوية والمفاوضات في عهد محمود عباس، الجزيرة.نت، 2005/1/10، انظر:

ملامح-التسوية-والمفاوضات-في-عهد-محمود-عباس-<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/1/9>

¹⁰ يرى حزب العدالة والتنمية أن هناك خصوصية تركية في علاقة المجتمع التركي المسلم بالدولة الحديثة، وعلاقة الديمقراطية بالإسلام، ويمكن القول إن هذا ما يمثل جوهر النموذج التركي بالنسبة لهم. انظر لبعض هذا: عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 147-148.

بعض "المقاومة" إلى عملية السلام؛ وبهذا الاعتبار يمكن الجزم بأن ولادة حماس ككيان "شبه رسمي" له علاقات خاصة مع دول خارج منظومة دول الممانعة التقليدية قد تركزت في هذه المرحلة من خلال العلاقة المميزة مع قطر وتركيا، وقد تمسكت الدولتان بالانتخابات لتكريس جهودهما وعلاقتها الدولية لصالح فلسطين، وكانت حماس الأكثر استفادة باعتبار أنها كانت الأكثر حاجة للشرعية على المستوى الرسمي وخارج إطار المنظومة التي اعتادت أن تكون فيها، ولأن السلطة الفلسطينية كانت وما زالت مكتفية بدور محور الاعتدال العربي.

العدوان الإسرائيلي على غزة 2008/2009:

جاءت حرب "إسرائيل" نهاية سنة 2008 على غزة وأطلقت عليها اسم "الرصاص المصبوب"، وسمّتها المقاومة "معركة الفرقان"، لتجذّر عملياً الانقسام بين الضفة وغزة؛ وذلك بإيجاد ظروف صعبة محيطة بهذه الأخيرة؛ فتصبح قضية قائمة بذاتها، تفصلها الجغرافيا والمصالح والحاجات والطبيعة والسلطة عن الضفة. عملت الدبلوماسية القطرية والتركية¹¹ طوال فترة العدوان على إيجاد مخرج سياسي وإقرار هدنة ملائمة للطرف الفلسطيني عنوانها: رفع الحصار عن غزة وفتح المعابر. نشطت الدبلوماسية القطرية في مواجهة العدوان، ودعت لقمة طارئة في 2009/1/16 عكست استقطاباً واضحاً¹² بين المؤيدين لعقد القمة والرافضين لها، حيث تغيب عنها عدة دول عربية، منها: السعودية، ومصر، والإمارات (بسبب حضور القمة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد كما أعلن)، والأردن، إضافة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس؛ في دلالة واضحة على اعتراض جُلّ هذه الدول على سياسة قطر إزاء غزة، وعلى موقفها المتشدد حيال حماس وسلطتها في غزة. وألقى خالد مشعل كلمة في القمة، ما اعتبرته السلطة أن قطر إلى جانب غزة وليست إلى جانبها، وأنها بالنسبة إلى تلك الدول المناوئة في صفّ حماس؛ أما بالنسبة إلى "إسرائيل" فقد رأت أن الدوحة قفزت قفزة كبيرة باتجاه حماس وفريقها، خصوصاً وأنها —أي الدوحة— أعلنت في هذه القمة عن إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، في حين حضرها الرئيس الإيراني أحمدني نجاد.

¹¹ للموقفين القطري والتركي من عدوان سنة 2008، انظر: محمد السعيد إدريس، "المواقف العربية من العدوان"، في عبد الحميد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010)، ص 165 وما بعدها؛ ومحمد نور الدين، "المواقف الإسلامية من العدوان"، في عبد الحميد الكيالي (محرر)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010)، ص 199، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4210.html>

¹² صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2009/1/15.

وحدثت —أيضاً— انعطافة في السياسة التركية بسبب عدوان 2008، حيث اشتدت الإدانة التركية للجرائم الإسرائيلية، وكانت أقسى العبارات تتوالى من أردوغان ضدّ "إسرائيل"، ومنها واقعة دافوس الشهيرة بداية سنة 2009 —وصف فيها الإسرائيليّين بقنّلة الناس والأطفال بدم بارد— وكانت إيذاناً بحقبة جديدة في العلاقة مع "إسرائيل"؛ حيث سعت تركيا لرفع الحصار عن غزة، ووقفت إلى جانب الجهود الشعبية التي بذلت لخرق الحصار، وانتهت بمواجهة دبلوماسية قاسية مع الكيان سنة 2010 بسبب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية، ومقتل تسعة ناشطين أترك على متنها¹³، وأصبحت تركيا الحديثة طرفاً في نزاع مع "إسرائيل"، لها شهداء لأجل فلسطين تحولوا إلى "رموز" للشعب وتلحظهم الإدارة السياسية التركية الرسمية.

بالنسبة إلى تركيا كانت الانتخابات التي جاءت بحماس فرصة للقول إن حماس دخلت دائرة "الشرعية الديمقراطية" التي يهدف المجتمع الدولي لتأطيرها ضمنها، وكافية لتبرير احتضان أفقرة لها سياسياً باعتبارها تتشبه بالنموذج التركي "الإسلامي"، معتمدة في ذلك على ما يمثله النموذج من قوة في تموضعه الإقليمي وبتفهم الغرب له. وبحسب القاموس التركي السياسي أثبتت "إسرائيل" بعدوان 2008–2009 على غزة وبعنوان 2010 على أسطول الحرية، أنها لا تصلح لأن تكون شريكاً استراتيجياً لتركيا؛ لا بل هي دولة ليست جديرة بـ"الديموقراطية"، وليست صادقة في سعيها للسلام، وتحرص على إفشال أيّ محاولة لتعزيز الاعتدال الإسلامي والديموقراطية في المنطقة.

ويمكن القول إن هذه المرحلة امتازت بمحاولة تركيا وقطر نصب "مظلة" فوق حماس على المستوى الإقليمي والدولي، بما تعنيه من شرعية وتحمله من فرصة لتعزيز مكانة "المقاومة" سياسياً، ومصالحة فلسطين جميعها؛ ولكن في اتصال مع مطالب المجتمع الدولي المتمثلة بـ"تعزيز الديمقراطية والاعتدال ومحاربة التطرف" وليس في مواجهتها أو بالخروج عليها.

3. موقف البلدين في ظلّ الحراك العربي:

بعد انطلاق الثورات العربية اختلف المشهد الإقليمي، وأصبحت المنطقة أمام ثلاث كتل إقليمية فاعلة؛ الأولى: تزعمتها تركيا وقطر، وألقتْ بثقلها وراء الثورات العربية، وسعت للبناء على نتائجها باعتبارها المسار الطبيعي للتاريخ، وأن الانحياز يجب أن يكون للشعوب وخياراتها وليس للأنظمة. وكانت حماس بأدبياتها أكثر انتماء عملياً لهذه الثورات، باعتبارها الأكثر تعبيراً عن هوية المنطقة

¹³ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، 2011)، ص 173 وما بعدها.

وشعوبها والمعايير التي تسعى إليها، وباعتبارها تحقق الاستقرار والمناعة لهذه الدول في مواجهة العدو الإسرائيلي¹⁴.

وبالمقابل، برزت كتلة متحفظة على الثورات جمعت أطرافاً من محوري الاعتدال والممانعة، تزعمت الأول السعودية ومعها الإمارات، واستطاعت انتزاع مصر إلى جانبها بعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي (2012/6/30-2013/6/30)، في حين تزعمت الثاني إيران وضمت إلى حظيرتها سورية في وقت مبكر، إضافة إلى حزب الله الذي انخرط في الحرب السورية إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد¹⁵. وهكذا نجد أن التقسيم الثنائي الذي كان سائداً قبل الثورات "اعتدال وممانعة" قد تغير، وأن قوى التوسط والجسر، أي قطر وتركيا، أصبحت تميل أكثر لتكون "مركزاً" سياسياً بكل ما يعنيه المركز من توجه صارم ووجهة نظر حازمة.

وقد أدت قطر وتركيا، إلى جانب مصر، في ظلّ رئاسة محمد مرسي دوراً رائداً في إيقاف العدوان على غزة، الذي سَنَتْه "إسرائيل" في 2012/11/14، وسمّته "عامود السحاب"، وأطلقت عليه المقاومة "حجارة السجيل". وفتحت مصر الحدود أمام الوفود التي حضرت للتضامن مع غزة، وكان من أبرزهم وزير الخارجية التركي داود أوغلو. وكشف العدوان من حيث أراد أو لم يرد عن قوة تحالف جديد¹⁶ يعبر عن شعوب الإقليم بسياسة رسمية وطنية، ويعطي لـ"الاعتدال" في المنطقة معنى لم تعهده من قبل، لا سيّما أن هذه الدول لم تُصنّف أو تُعدّ يوماً "متطرفة"، لا بل جمعتها علاقات مع "إسرائيل".

وبالعودة إلى قطر، فقد بذلت جهوداً حثيثة مستفيدة من أجواء "الحراك الثوري العربي"، لتحقيق مصالحة فلسطينية وإنهاء الانقسام، ورعت اتفاقاً عُقد في الدوحة في 2012/2/26 تضمّن عدة بنود، منها تشكيل حكومة توافق وطني من المستقلين والتكنوقراط برئاسة محمود عباس، الذي وقّعه بنفسه

¹⁴ حازم بدر، الثورات العربية تضع محوري الاعتدال والممانعة إزاء سياسة "إلى الخلف نُز"، صحيفة العرب، لندن، 2014/3/18، انظر: <http://alarab.co.uk/m/?id=17962>

¹⁵ انظر: وضاح خنفر، مرجع سابق.

¹⁶ انظر الدور التركي والتنسيق العالي مع مصر، في محمد نور الدين، "تركيا والقضية الفلسطينية: 2012-2013"، من مؤتمر القضية الفلسطينية: تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013/2/6، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/38991.html>؛ وانظر: الدور القطري المتناغم مع تركيا ومصر، في محمد جمعة، "التأثير العربي في القضية الفلسطينية ومساراته المحتملة 2012-2013"، من مؤتمر القضية الفلسطينية: تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013/2/6، ص 5-6، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/38527.html>

إلى جانب مشعل¹⁷. وتطور دعم الدوحة لغزة بشكل متسارع في هذه المرحلة، حيث بادر الأمير السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني إلى زيارتها في كانون الأول/ ديسمبر 2012 من ضمن جهود كسر الحصار وإعمار غزة، واستقبلت الدوحة هنية في السياق نفسه، كما استقبلت أبرز القياديين لحركة حماس كضيوف مقيمين على أرضها بسبب تطور الأوضاع في سورية، ومنهم خالد مشعل، وهو ما أثار غضب محور الممانعة على حماس، لأنها غادرت سورية، ولأن انتقالها كان إلى "عدوة سورية"، أي قطر. وشهدت هذه المرحلة أول جولة خارجية يقوم بها رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية، شملت في بعضها قطر وتركيا، ويُذكر أن هذه الأخيرة زارها مشعل غير مرة. ومن المهم هنا الإشارة إلى الدور المحوري الذي أدته تركيا في إقرار عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بصفة "دولة مراقب غير عضو" في 29/11/2012.

وتمت قراءة هذه التطورات بسياقات عدة؛ فـ"إسرائيل" رأتها تحولاً كاملاً في موقف قطر من عملية السلام، وتغييراً كبيراً في سياسة تركيا إزاء "إسرائيل"، وقرأتها قوى أخرى من محوري الاعتدال والممانعة السابقين باعتبارها توجهات جديدة تنتظم في سياق تحالف أوسع بين قطر وتركيا وحركة الإخوان المسلمين، وأن قطر وتركيا تراهنان على أن مستقبل التغيير في العالم العربي هو لصالح هذا الفريق، كما قرأتها بعض دول الممانعة على أنها محاولة من هذا الفريق —خصوصاً من قطر— لإبعاد غزة عن إيران، وإضعاف علاقة هذه الأخيرة بحماس¹⁸، وحرمان سورية من شرعية "المقاومة" في مواجهة شعبها... إلخ.

الثابت المؤكد أن علاقة قطر وتركيا المباشرة مع حماس وقوى المقاومة أصبحت أمراً مبرراً وغير قابل للجدل، وذلك باعتبار أن هناك قوى شعبية بفعل الحراك الثوري مرشحة لأن تكون سياساتها في مركز القرار في أكثر من دولة عربية، وعلى العالم أن يتقبل الدور القطري والتركي "المعتدل"، وأن يمارس بالمقابل الضغط على "إسرائيل" لتُغيّر من سياساتها، وأن يتم البحث عن "معادلة" أكثر عدلاً من تلك التي فرضتها "إسرائيل" بـ"القوة" على شعوب المنطقة وأنظمتها.

ولكن ظروف الموقفين القطري والتركي قد تغيرت بعد الانقلاب في مصر ومجيء عبد الفتاح السيسي إلى رئاسة مصر، في سياق تحالف جديد/ قديم، يضم السعودية والإمارات إضافة إلى الأردن، استهدف استيعاب ومحاصرة مد "الحراك الثوري العربي" ومحاصرة حركة الإخوان المسلمين

¹⁷ محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013) (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم، 2014)، ص 142 وما بعدها.

¹⁸ جمال عبد الله، مرجع سابق، ص 207-208.

مصرياً وعربياً، وتقليم أظافرهما باعتبارهما رافعة التغيير، أو المستفيد الوحيد منه أيديولوجياً وسياسياً، وحاولت "إسرائيل" الاستفادة من الأوضاع الجديدة؛ فأعلنت حكومتها في 2014/7/7 عن إطلاق عملية عسكرية واسعة ضدّ القطاع أطلقت عليها اسم "الجرف الصامد"، وسمتها المقاومة "العصف المأكول". وبالقفز فوق الأسباب المباشرة للحرب فإن مكاسب الثورة التي حصدتها حماس كانت هي أحد الأهداف الرئيسية: من حيث دفن المصالحة، وتغيير الأوضاع الحدودية بين مصر وغزة، وإضعاف حماس، وهزيمة المحور الجديد الذي كاد يتشكل حولها؛ الذي من أعمدته قطر وتركيا.

وظهر عدم الانسجام بين السلطة المصرية الجديدة في مصر من جهة، وتركيا وقطر وحماس من جهة أخرى في جهود التوصل إلى إيقاف العدوان على غزة؛ حيث كانت تركيا وقطر تحرصان على إيقاف إطلاق النار وفق شروط تُنتهي حصار غزة، وتزيل آثار العدوان بتتسيق وثيق مع حماس كما هو مع الرئيس الفلسطيني عباس¹⁹، وبتتسيق عال بين البلدين؛ حيث جمع لقاءً الأمير تميم بن حمد آل ثاني مع الرئيس أردوغان في أنقرة على خلفية العدوان²⁰. وذلك في حين كانت مصر تعمل على وقف إطلاق النار كهدف بحد ذاته باعتباره "يحقق مصلحة المجتمع الفلسطيني"، ولم تتواصل مع حماس في بعض جهودها المعلنة لوقف العدوان، إلى أن تكثرت الجهود بإعلان موافقة الجميع على المبادرة المصرية.

الخلاصة أن غزة شهدت خلال مرحلة الحراك الثوري العربي عدوانين إسرائيليين اثنين، كشفاً عن الفرق الذي يمكن أن يحدثه التحول الإقليمي في ظلّ ما سُمّي "الربيع العربي"، لو اكتمل، وعن الخسائر التي مُنيت بها القضية الفلسطينية، وتحديدًا المقاومة بتعثر هذا الحراك أو إجهاضه²¹. ويمكن القول اختصاراً: إن هناك تقدماً للمحور المناهض للتغيير الثوري، ويقود حملة إقليمية على حركة الإخوان المسلمين، وعلى كل جهة يعتقد أنها تُشكّل مصادر قوة لهذه الحركة مالية أو سياسية أو معنوية، أو أنه ينتمي إليها بسبيل ما؛ وذلك في حين أن تركيا وقطر وفق هذه الرؤية من أكثر

¹⁹ صحيفة القدس العربي، لندن، 2014/7/15.

²⁰ انظر لقاء أمير قطر مع مشعل وعباس على سبيل المثال، في: قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملف معلومات 22، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" - عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7-2014/8/26 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015)، ص 203، انظر: <http://www.alzaytouna.net/permalink/81869.html>

²¹ انظر المقارنة بين المبادرة المصرية لوقف العدوان على غزة بين عهدي السيسي ومرسي، في: حسين أبو النمل، العدوان على قطاع غزة: قراءة مقارنة للمبادرة المصرية 2014 مع تفاهات 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/8/11، انظر: <http://www.dohainstitute.org/release/47d63ca5-5cfc-446c-a8c4-9eddc62e947e>

الدول تضرراً باعتبار أنهما راهنا على التغيير، أو بالأحرى شكلاً رافعة له آخذين بالاعتبار المضمون القيمي والأيدولوجي الذي يحمله، وعدم الاكتفاء بالتركيز على الوقائع السياسية فحسب. وتكثر التكهنات حول التغييرات السياسية التي ستلجأ إليها قطر وتركيا اضطراراً أو اختياراً، التي بعضها قد يكون على صلة بالقضية الفلسطينية وبالمقاومة فيها، خصوصاً بعد تحسن العلاقات القطرية - المصرية بوساطة، واهتمام استثنائي من المملكة العربية السعودية وقيادتها، وهو الخيار الذي لا يمكن استبعاده في المسار التركي المصري أيضاً وإن بدرجة أقل، فضلاً عن تفاعلات الحراك العربي التي لا يمكن الجزم باستقرارها إلا إذا استقرت المحاور الإقليمية الجديدة على الأقل، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى اللحظة.

4. توقعات واحتمالات:

إن العلاقة بين كل من قطر وتركيا مع "إسرائيل" لها ظروف وشروط مختلفة، إلا أن الثابت في سياسة البلدين الخارجية إزاء القضية الفلسطينية — لا سيما التي أرستها قطر في التسعينيات وتركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم — لن تتغير كثيراً من حيث جوهرها مهما تغيرت الظروف، لا سيما من حيث الالتزام بعدالة القضية الفلسطينية، وتشجيع "الحل السلمي" دون تجاهل أولئك الذين لهم رأي مختلف في "عملية السلام" وعلى رأسهم حماس، وسيحرص البلدان — كما فعلاً سابقاً — على إثبات أن العقلة الحقيقية هي من الطرف الإسرائيلي، وأن حماس لن ترفض "تسوية مرحلية" تخدم عملية السلام.

ولكن من المؤكد أن خسارة تركيا وقطر لمصر بانقلاب السيسي، وتراجع تأثير المد الثوري العربي، ودخول المنطقة فيما يشبه الاحتراب المذهبي والداخلي، وتعرض تركيا وقطر لانتقادات من قوى الاعتدال والممانعة، فضلاً عن الابتزاز الإسرائيلي لتركيا، واتهامها لقطر بدعم الإرهاب؛ سيدفع بالبلدين إلى انتهاز سياسة أقل اندفاعاً عن تلك التي انتهجاها في ظل المد الثوري العربي.

ولكن ستبقى نتائج الانتخابات التشريعية هي السقف الذي سيتمسك به البلدان، وسيستمران في اعتبار شرعية حكومة الرئيس هنية، ولو بالحد الأدنى، لأنها جاءت نتيجة انتخابات شرعية لم تتكرر حتى اللحظة، وبالتالي ستستمر علاقتهما مع حركة حماس، ولكن قد تشهد تراجعاً تكتيكياً إذا ما طُويت صفحة الانتخابات نتيجة تطورات داخلية تتعلق بإعادة إنتاج السلطة الفلسطينية وفق شروط أو وقائع جديدة وتستبعد حماس منها.

بالنسبة إلى تركيا من المؤكد أنها لم تكن في وارد قطع علاقتها مع "إسرائيل" بالمطلق، بناء على مواقف مبدئية حتى في ظل تقدم المد الثوري العربي؛ وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة الحكم فيها،

وموقعها، وبدورها الإقليمي، الذي كان —وما يزال— إلى حدّ كبير مرتبطاً وظيفياً ومصلحياً بأمريكا والغرب، كما لا يمكنها أن تتجاهل أو أن لا تكافئ "إسرائيل" على أي تنازل تقدمه؛ كما حصل في قبولها للاعتذار الذي قدمه نتنياهو في 2013/3/22 عن استهداف أسطول الحرية، بعد أن تعهد بدفع تعويضات وتخفيف الحصار على غزة.

لكنها لن تتردد مستقبلاً —خصوصاً في ظلّ استمرار حكم العدالة والتنمية— في ممارسة الضغط على "إسرائيل" لتدرك أن تحسين العلاقة معها يتأثر سلباً وإيجاباً بما يحدث في فلسطين²²، ومن ذلك القبيل ما فعلته بعد عدوان 2008-2009 وكذلك عدوان 2014، حيث أكدت تركيا أنه لا علاقة طبيعية مع "إسرائيل" ما لم ترفع الحصار عن غزة؛ كما ستحرص من جهة أخرى على أن تظلّ حماس ما استطاعت بسياسة "التضامن الإسلامي"، التي تجيد حماس الانضواء تحتها، لكنها تتطلب رافعة من دول أخرى، لأن الدور التركي في إطار هذه السياسة دائماً هو مكمل لأدوار أخرى، وهو ما فعلته تركيا قبل مرحلة "الحراك الثوري العربي"، حيث كانت تتكامل في موقفها إزاء المقاومة في فلسطين —وحتى في لبنان— مع دول الممانعة؛ سورية وإيران، وهو ما فعلته خلال حكم الرئيس مرسي، حيث رضيت بأن تكون وراء الموقف المصري وليس أمامه.

أما الموقف القطري فإن جوهره يقوم على دور الوساطة²³، إذا استثنينا تطورات الحراك الثوري العربي، وقد يكون من الصعب الحديث عن استعادة هذا الدور في القريب العاجل، خصوصاً فيما يتعلق بالملف الفلسطيني، بسبب توتر علاقتها مع "إسرائيل" من جهة ولعدم استقرار مصالحتها مع مصر من جهة أخرى؛ بل حتى لو استقرت علاقتها مع مصر فليس من المرجح أن يكون الملف الفلسطيني موضع اتفاق الطرفين، لاختلاف التقديرات بشأنه، ولتفاوت تأثيراته وصلته بكل منهما. إلا أن هذا الأخير سيمكّن الدوحة من أن تؤدي دوراً إيجابياً أكبر على صعيد تحسين العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والقاهرة، وبين غزة ورام الله؛ وذلك بما يصل بالأطراف جميعاً إلى تفاهات تخفض من مستوى التوتر أو تحد من حدة الخلافات.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن الدوحة تملك رصيماً لدى حماس لا تملكه دول عربية أخرى، وأثبتت حماس قدرة على التكيف مع معطيات كل مرحلة سياسية تواجهها، واستطاعت بصمودها في الحرب الأخيرة أن تؤكد أنه لا يمكن القفز فوقها ويجب مراعاتها، وستكون الدوحة في نهاية المطاف

²² انظر: رسول طوسون، العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أين؟، الجزيرة.نت، 2014/5/23، انظر:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/23/إلى-أين-العلاقات-التركية-الإسرائيلية>

²³ انظر تحولات السياسة القطرية، في: كريستيان كوتس أولريكسن، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات

الإقليمية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014/9/24، انظر: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=56730>

إحدى أهم الدول المرشحة لإدارة التفاوض مع حماس في ظرف دقيق تخاض فيه أكثر من حرب في المنطقة (سورية، العراق، ليبيا، اليمن، القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية...) على أكثر من صعيد.

وقد ترددت أنباء عن "إبعاد" مشعل عن الدوحة بناء على طلب السلطات فيها، أو عزمها على الطلب منه ذلك، وهو ما نفتته الدوحة وحماس البتة²⁴، وتسري هذه الأخبار في سياق الحديث المتزايد عن تغيير سياسة الدوحة، وحاجتها للتخفيف من أعباء المواجهات العربية العربية، وتجنباً لأي ضغوط إقليمية أو دولية تمارس عليها بهذا الشأن.

والحقيقة أنه سبق للدوحة أن قدمت لحماس في المنفى ملجأ مؤقتاً، وتحديداً لمشعل نفسه بعد طرده من الأردن سنة 1999²⁵، ولم تكن الاستضافة آنذاك في سياق انعطاف ما في سياسة الدوحة تجاه الملف الفلسطيني أو حتى تجاه "إسرائيل"؛ بل كانت جزءاً من سياسة قطر المعهودة، القائمة على دعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية، وتوفير ظروف عملية سلام حقيقية تشمل كل الأطراف، ولا تستبعد أحداً، لا سيما الأطراف الفلسطينية الفاعلة. وهذه السياسة تستبطن من الدوحة استديراً لأخطاء النظام العربي ما أمكنها ذلك، ويقدر ما تسمح ظروفها لسد بعض الثغرات ولبعض الوقت، خصوصاً في اتجاه القضية الفلسطينية. وهو ما يدركه الفلسطينيون بدورهم، لا سيما قادة حماس عند توجههم للاستقرار في الدوحة، وربما يمكن القول ولو بتحفظ: إن حرص حماس على ضرب أهداف عسكرية وتحذير المدنيين الإسرائيليين من صواريخها خلال المواجهة الأخيرة سنة 2014 في غزة عكست تقدير حماس لظروف الاستضافة لقيادتها، وعدم إحراج الدوحة. في الختام، إن الموقف القطري والتركي لا يمكن توظيفهما مباشرة في الهدف السياسي الذي تصبو إليه حماس، أي التحرير من البحر إلى النهر، ولا إلى الاعتماد على السلاح في التحرير؛ لكنه يوفر شبكة أمان للمقاومة الفلسطينية في ردّ العدوان، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، ويمكن استثماره في تعزيز موقف المقاومة الفلسطينية لإقامة دولة فلسطين المستقلة على أرض 1967، وكذلك لحماية الحقوق الفلسطينية السياسية والإنسانية للشعب الفلسطيني وفق المنظور الدولي، سواء على أرضه في الخط الأخضر والضفة وغزة، أم في الشتات، وهو دور أخذت تتعاس عنه معظم الدول العربية والإسلامية، في وقت تشهد فيه المنطقة العربية اضطرابات وانقسامات قد تستمر لفترة ليست بالقصيرة.

²⁴ انظر: صحيفة العرب، الدوحة، 2015/1/7.

²⁵ See: Mouin Rabbani, Qatar and the Palestinians - Conflict & Intl. Politics, Heinrich Böll Stiftung, Middle East, 3/3/2014, <http://lb.boell.org/en/2014/03/03/qatar-and-palestinians-conflict-intl-politics>

Paper

**The Qatari and Turkish Stances
Towards the Palestinian Issue
and Their Future Prospects**

Mr. Shafeeq Choucair

